قال عليه الصلاة والسلام : ان للاسلام صوى و « منارا » كمنار الطريق

مصر غاية رمضان سنة ١٣٣٨ — ٢٦ الجوزا (ر ٣) سنة ١٢٩٨ هش ١٧ يونية سنة ١٩٢٠

مذكرات الدكتور صدقي (*)

في فلسفة الوجود

ننشر هذه المذكرة هنا في فلسفة الوجود وإثبات الخالق جل شأنه، وقد كتبها بعد تفكر طويل، وبحث عميق، وسترى فيها ان شاء الله تعالى أقوى دليل على وجود الخالق بحيث انك لن تجد فرقا بين قوة هذا الدليل وقوة دلائل العلوم الرياضية وغيرها فنقول:—

بديهيات لا بد من ذكرها قبل الدليل: الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان، النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان. الترجيح بدون مرجح محال. واجب الوجود هو ما لا ينفك عنه الوجود لا أزلا ولا أبدا فهو قديم باق. الجائز هو ما يجوز عليه الوجود والعدم، ولا يرجح وجوده الا بمرجح أو موجد أو سبب. المستحيل هو ما لا يتصور في العقل وجوده. ايجاد الموجود تحصيل حاصل محال

نظرة في الكون: هذا الكون مركب من مادة وصورة، فالمادة كل ممتد أو متحيز، والصورة إما خيالية لا توجد الا في الذهن أو المخيلة كصورة الاثير مثلا ونسميها أيضا الهيئة أو الحالة، وإما وجودية تدرك بالحواس كشكل أي جسم معتاد، وقد تسمى المادة بالجواهر أو الذات وهي ما قام بنفسه، وتسمى الصورة بالعرض أو الصفة الاضافية وهي ما قام بغيره ويستحيل قيامه بنفسه.

واذا استرسلنا في التفكير والفرض فقد يجوز أن يكون أصل العالم غير ممتد وغير متحيز بأن كان في حالة أو هيئة لا يمكن أن نتصورها بعقولنا لاننا لا نتصور الا المتحيز وانما نقول ذلك جدلا لكيلا يطرأ على دليلنا الآتي احتمال ما أو ضعف بأي وجه من الوجوه

أما الذات أو الجوهر فليس في مقدور البشر ايجاده أو اعدامه. وأما العرض أو الهيئة أو الحالة فهي مما تتعلق بها قدرة البشر ايجادا واعداما، فمثلا قد نجمع من المادة أصنافا ونوجد منها بيتا أو غيره ثم نهدمه، فنحن قادرون على ايجاد الهيئة أو الحالة ولسنا قادرين على ايجاد المادة نفسها

(*) هذا آخر ما كتبه المرحوم الأستاذ على نبوغه وفضله الدكتور محمد توفيق صدقي وهي بداية بحث كان قد شرع بكتابتها فعاجلته المنية قبل اتمامها وقد علق عليها بعض الهوامش صالح مخلص رضا

الحالة أو الهيئة أو الصورة مهما فرضناها أو تخيلناها فهي كلها أمور ثبوتية مغايرة للذات أو المادة ولذلك توجد وتعدم بدون أن يصيب المادة من ذلك شيء ، فهي أمر زائد عليها ، وان كانت قائمة بها ، ولو كانت عينها لعدمت المادة بعدمها . وهذه الاعراض لها وجود فانها لو كانت عدما محضا لكانت زيادتها عدما لان زيادة العدم عدم فتكون الحالة زائدة على الذات وغير زائدة وهو محال

فتلخص من ذلك أن حالة المادة هي أمر وجودي زائد على الذات ، وهي قابلة للعدم فتكون جائزة الوجود ، فلا يرجح وجودها الا بمرجح أي سبب موجود فلا تكون قديمة ، لان الايجاد معناه الخلق بعدم العدم ، والقديم مالم يسبق وجوده بعدم فهو موجود دائما . وايجاد الموجود تحصيل حاصل وهو محال

وعليه فهذه الحالة حادثة ، وكذلك كل حالة زائلة ، والمادة لا يمكن تصورها بلا حالة حادثة فتكون هي أيضا حادثة (١) والا كانت مجردة عن كل حالة وهو محال ، أو تكون موجودة ومتقلبة في حالات حادثة لا أول لها وهو محال أيضا (٢) ، إذ تقلبها في هذه الحالات يدل على الانتهاء منها قبل كل حالة ، وكونها لا أول لها يستلزم عدم احصائها أو تناهيها . والانتهاء مما لانهاية له محال لانه تناقض

وجود الخالق : فالمادة حادثة ، وكل حادث لا بد له من محدث وهو الله تعالى والا جاز الترجيح بدون مرجح وهو محال

﴿ قدم صفات الله تعالى ﴾ الواجب قديم الذات قديم الصفات غير متغير والقدرة هي هي بعد الخلق كما كانت قبله ، والخلق عمل عمله الله لم يحدث تغييرا في ذاته أو صفاته مطلقا وليس بحركة ، ولكنا لا ندرك كنه هذا العمل (الخلق) ولا كنه الخالق ولا كنه المخلوقات

وخلق الازلي محال ، لان الخلق معناه الايجاد بعد العدم ، والازلي لم يسبق وجوده بعدم فهو موجود دائما ، وايجاد الموجود تحصيل حاصل

كذلك ايجاد حوادث في الازل لا أول لها ، لان ايجادها يستلزم احصاءها وحصرها واحصاء ما لا يعد محال . لذلك قال تعالى (وأحصى كل شيء عددا)

(١) لان ملازم الحادث حادث (٢) اذ هو التسلسل

﴿ نفي الجسمية عن الله تعالى ﴾ لو كان الله تعالى متحيزا لكان مركبا من جواهر فردة ، والجوهر الفرد ماليس له امتداد مطلقا (١) وله وضع معين ، وحيث انه لا فرق بين وضع ووضع بل كلها بالنسبة للجوهر سواء فوجوده في واحد منها دون غيره إما لعلة أو لغير علة . فان كان لغير علة فذلك ترجيح بدون مرجح وهو محال ، وان كان لعلة (أي سبب أوموجد) فلا يكون وجود الجوهر في الوضع المعين قديما لان القديم هو مالم يسبق وجوده بعدم فهو موجود دائما فلا يكون محتاجا لسبب يهبه الوجود لكن المفروض هنا احتياجه للسبب فيكون محتاجا له غير محتاج له وهو تناقض، وما نشأ ذلك الا من فرض احتياج الله تعالى الى الوضع المعين فهو غير محتاج للوضع ولا للمكان وليس بمتحيز أصلا (سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا)

﴿ الأفول والحدوث ﴾ اعلم أن الافول المذكور في القرآن الشريف على لسان ابراهيم عليه السلام يدل على الحدوث لان معناه الغياب ، وهو يدل اما على تحرك الآفل أو على أنه محدود غير محيط بخلقه ، والا لم يمكن للارض أن تخرج عن عليها عن تأثيره وسلطانه فان كان متحركا فهو حادث . وان كان محدودا غير محيط بكل شيء فهو ملتزم لوضع معين ، وكل ماكان كذلك كان حادثا كما تقدم برهانه . فالآفل على كل حال حادث ، وصدق الله وخليله عليه السلام

﴿ وحدانية الله تعالى ﴾ ثبت بالبرهان المذكور في كتابي (الدين في نظر العقل الصحيح)وبما يأتي أيضا : —

وهو ان اختصاص أحد الآلهة بخلق جزء دون غيره تخصيص بدون مخصص ، وان كان ذلك بعد تشاور أو مفاوضة واتفاق فاما أن يؤثر ذلك في العلم القديم والارادة أو لا يؤثر ، فان أثر فالعلم حادث وحدوثه يستلزم حدوث الذات ، وان لم يؤثر فلا فائدة فيه مطلقا ويكون اختصاص كل بما خلقه تخصيصا بدون مخصص أيضا ، ولا يلتئم ماخلقه هذا مع ماخلقه ذاك الا نادرا أو اتفاقا (صدفة) فيفسد نظام هذا العالم البديع ، ويذهب كل إله بما خلق ويعلو بعضهم على بعض

(١) الجوهر الفرد هو الجزء الذي لا يتجزأ لا عقلا ولا وهما ولا فرضا مطابقا للواقع وهو موجود وجودا حقيقيا خارجيا فانه هو الجزء الذي تنتهي اليه المادة بالتحليل والتقسيم ومتى كان للمادة أول هو ذلك الجزء الذي انتهت اليه بالتقسيم كانت حادثة وهو المطلوب

المعلوم — ٠

(١) اما واجب وهو مالا ينفك عنه الوجود لا أزلا ولا أبدا ، لابد ان يكون أمرا ثبوتيا سواء كان ذاتا أم صفة ، جوهرا أو عرضا ، اذ لا معنى لوجود المعدوم

(٢) واما جائز وهو ما يجوز أن ينفك عنه الوجود اذا وجد ، ولا يوجد الا بموجد

(٣) واما مستحيل وهو مالا يمكن وجوده أزلا ولا أبدا

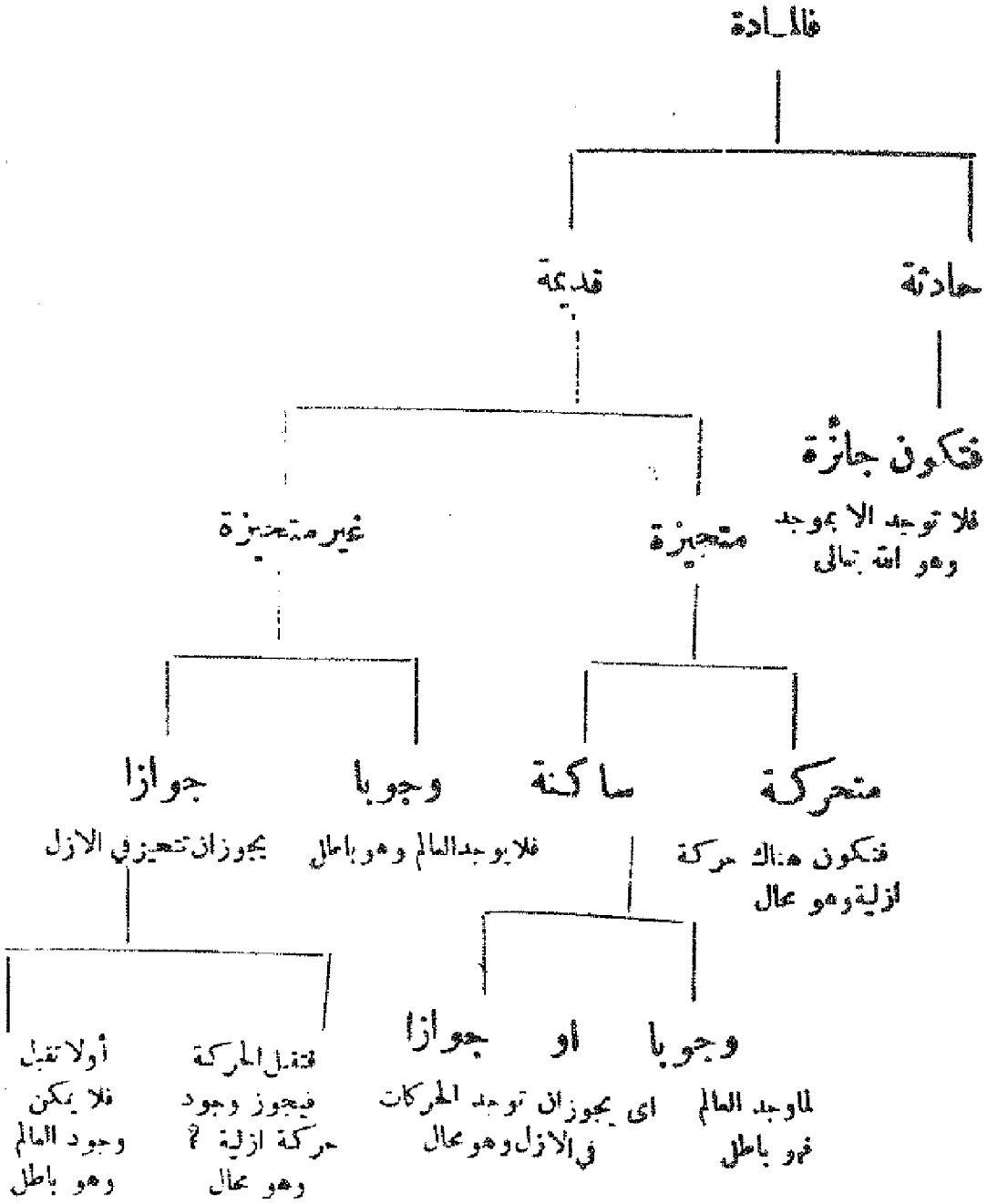

أما استحالة الحركات في الازل فلان معناه دخول حركات في الوجود لاعداد لها ودخولها هذا يستلزم انحصارها وعدها ، وعد ما لا يعد تناقض باطل ، فلا يجوز ذلك عقلا ولا فعلا

وهناك ثلاثة أسئلة : —

(١) ألا يجوز أن يكون سكون المادة في الازل واجبا ثم صار جائزا ؟ قلت : هل صار جائزا فجأة؟ أم تدريجا فان كان فجأة لزم الترجيح بدون مرجح والمعلول بدون علة ، وان كان تدريجا لزم وجود تغيرات في الازل وهو محال . وان قيل ان الزمان — على فرض وجوده — هو الذي فعل ذلك. قلت: ان كانت قوة الزمان حدثت فجأة أو تدريجا قلنا فيها ماقلناه آنفا

(٢) ان كان سكون المادة جائزا فلا توجد الحركات في الازل لعدم وجود القدرة على تحريكها أزلا فما تقول في ذلك ؟ قلت: ان كلامنا في المادة من حيث هي بقطع النظر عن أي اعتبار آخر فهل يجوز عليها التحرك من حيث هي أم لا ؟ فان جازت الحركة عليها عقلا من حيث هي جاز عقلا وجود حركات في الازل مع أن ذلك محال عقلا ، فكأن الحركات تجوز عقلا ولا تجوز ، وان كان لا يجوز عليها عقلا الحركة في الازل كان سكونها واجبا ولم يوجد العالم

(٣) انك تقول ما ملخصه : أن قدرة الله لا يمكنها أن توجد الحوادث في الازل كما تقول ان قدرة المادة لا تقدر على تحريكها في الازل فما الفرق بين القولين ، وهل العالم يجوز عليه من حيث هو الوجود في الازل أو لا يجوز ؟ قلت ان العالم لم يكن له وجود مطلقا في الازل حتى يرد علينا هذا السؤال بخلاف المادة عندكم فهي مفروض وجودها أزلا فهذا هو الفرق بين القولين

ملاحظة : — سمي المتحيز بالمادة لغة لانه يمتد

الدكتور
صدقي

٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩